

## سرور يعلم قيادة الاتحاد البرلماني العربي لرئيس المجلس الشعبي بالجزائر التوصيات تتبنى تشكيل لجنة تقصي الحقائق في العدوان الإسرائيلي على لبنان

نصوص الميثاق مع احكام الإعلانات الدولية والاتفاقيات الخاصة بحماية الطفل.. وعلم «مراسل الأهرام» ان المؤتمر البرلماني سيصدر توصية بإصدار «إعلان عربي لحقوق الطفل» علي أن يكون مصحوبا بخطة تحدد استراتيجيات وخطوات العمل في المستقبل. كما سيوصي بإقامة جهاز تشريعي عربي شامل على

غرار المعمول به في البرلمان الأوروبي، وتتجه النية إلى الأخذ برأي ورقة أعدها المجلس النيابي اللبناني. وفي اجتماعات لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية تمت مناقشة آخر تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، وتقرر إصدار توصيتين تتناولان ما طرحه الدكتور أحمد فتحي سرور في كلمته خلال جلسة الافتتاح بشأن

الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين في لبنان، وأن يتم تشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية عربية للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في لبنان، وأن تقوم هذه اللجنة بنشر تقريرها في جميع المحافل الدولية، خاصة البرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي، والتوصية الثانية تتعلق بأهمية

وضرورة عقد قمة عربية في أقرب وقت مع الإعداد الجيد لها. في الوقت نفسه أكد الدكتور فتحي سرور ضرورة عدم الاكتفاء بمجرد التنديد وإيداع العدوان الإسرائيلي على لبنان، وطالب بضرورة التمرکز في المحافل الدولية لفضح هذه الانتهاكات الإسرائيلية وإظهار إسرائيل بوجهها الحقيقي.

وقال - في تصريحات صحفية أمس - إن الدعوة لعقد القمة العربية لابد أن يسبقها إعداد جيد وكامل لمواجهة التحديات الجديدة. وردا على سؤال حول أسباب إلغاء الاجتماع الذي كان مقررا عقده قبل مجيئه للجزائر ويضم إلى جانبه رئيس الكنيسة الإسرائيلية ورئيس البرلمان الإيطالي قال إنه ألقى بسبب العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان.

وأضاف أنه رأى أن من غير المناسب ان ينعقد هذا الاجتماع على أرض مصر وإسرائيل تقصف المنشآت والسكان المدنيين في لبنان، ووصف هذه الخطوة بأنها رسالة احتجاج واضحة ضد العدوان الإسرائيلي غير المبرر على لبنان.

وحول ما تم إنجازه منذ توليه الاتحاد البرلماني العربي قال سرور إنه تم انشاء الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة وخروج فكرة البرلمان العربي الموحد. مشيرا إلى أن تمرير هذه الفكرة متوقف على موافقة الدول الأعضاء، كما تم البدء في تنسيق التشريعات العربية. وأعلن أن العراق تنازلت للجزائر عن رئاسة الاتحاد التي تستمر لمدة عامين، مشيرا إلى ان العراق تفهم ضرورة أن تتولى الجزائر الرئاسة في هذا الظرف ويعدها يتم التناوب على الرئاسة حسب الترتيب الأبجدي.

أعلن الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، خلال جلسة الاتحاد التاسعة المنعقدة بالجزائر، تسليم مقاليد رئاسة المؤتمر للسيد عبدالقادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري لمدة سنتين، تنفيذاً للقرار الصادر عن الاتحاد في جلسة الافتتاح، كما أعلن الدكتور

سرور تشكيل لجنة صياغة قرارات الدورة رقم (٢٥) لمجلس الاتحاد البرلماني العربي. وكانت لجان المؤتمر البرلماني قد بدأت أعمالها، حيث ناقشت لجنة الشؤون المالية التقرير الذي رفعه نور الدين بوشكوج الأمين العام ويتناول موازنة عامي ٩٨ و٩٩، وكشف التقرير عن أن نسب تسديد الدول الأعضاء في موازنة عام ٩٨ قد بلغت

٢٦، ٧٨٪، وناقشت اللجنة القانونية موضوع تنسيق التشريع وتوحيد في الوطن العربي، في ضوء عدد من الأوراق التي أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري، والورقة اللبنانية التي حددت رؤيتها من «وضع آلية مرنة لتنفيذ قرار المؤتمر الثامن حول تنسيق التشريع العربي وتوحيده»، وأكدت الورقة المصرية أن «قضية تنسيق التشريع على مستوى الوطن العربي، تقتضي وجود تفاهم عربي حول أهمية هذه القضية»، لذلك طرحت الورقة ضرورة البدء بحصر التشريعات المتاحة، وتصنيفها وتبويبها وفقا للأسس العلمية والقانونية المتفق عليها، مع تحديد أولويات هذا التنسيق الذي يجب أن يراعى اعتسبارات الواقع المحلي والخصوصية الاجتماعية لكل دولة..

وأكدت الورقة التي أعدتها أمانة مجلس الشعب المصري ودارت حولها المناقشات في اجتماعات اللجنة القانونية للاتحاد البرلماني العربي أهمية وضرورة تنسيق وتوحيد قوانين البيئة، مع الوضع في الاعتبار أن معظم التشريعات العربية في هذا الإطار لم تعالج قضايا البيئة بصورة متكاملة، بل كانت جزئية.. وأن هذه التشريعات لم تهتم بالتعريفات البيئية، بما يسمح للمتهم بارتكاب جريمة تلويث البيئة بالتهرب من تطبيق القانون.

وانفق أعضاء اللجنة القانونية على رفع توصياتهم في مجال قوانين البيئة لبيان أهمية أن تؤكد كل دولة عربية في دستورها احقية مواطنيها في بيئة نظيفة وصحية، وأن تقوم كل دولة برسم خرائط لحالة البيئة فيها، وأن يتم إنشاء بنك للمعلومات البيئية بكل دولة، وأن تضع الدول استراتيجيات قومية للحد من التلوث، وأن تراعى المعايير الدولية التي ارتضاها المجتمع الدولي في مجال حماية البيئة.

وناقشت اللجنة القانونية ملف تحديث «الميثاق العربي لحقوق الطفل»، وركزت على أهمية وضع استراتيجية عربية إعلامية موجهة للطفل لحمايته من الغزو الفكري والثقافي الخارجي، وأكدت ضرورة اتساق

### رسالة الجزائر: نصر القفاص خالد الديب